

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، محمد أمين الحوامدة ، جميل المحادين ، داود طبييلة

المستدعي :- فواز محمود مفلح الزعبي

وكيله المحامي يوسف الزعبي

بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٢ تقدم المستدعي بهذا الطلب طالباً إعادة

النظر في القرار الصادر في الدعوى رقم ٢٠١١/٣٣٧٩ فصل ٢٠١٢/١/٩ سناً للمادة

٢/٢٠٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية مستنداً للأسباب التالية :-

١. لقد قضى القرار التمييزي المطلوب إعادة النظر فيه برد التمييز المقدم من المستدعي

شكلاً استناداً للقرار رقم ٢٠٠٨/١٨٣٤ الذي قضى برد التمييز شكلاً لعدم دفع فرق

الرسم الناقص وإن موكلي لم يتبلغ قرار تكليفه لدفع فرق الرسم .

٢. خلط القرار رقم ٢٠٠٨/١٨٣٤ ما بين واقعتين تمثلت الأولى بتكليف المحكمة

للمستدعي بدفع فرق رسوم طوابع الواردات عن الاتفاقية أما الثانية فتمثلت بدفع فرق

الرسم التمييزي .

٣. لم يتم تكليف المستدعي بدفع فرق الرسم التمييزي عن الطعن المقدم في هذه القضية

من قبل محكمة التمييز .

٤. السبب الذي جرى رد هذا الطعن لأجله شكلاً المتمثل في دفع الرسم ناقصاً مشمول

بنص المادة ٢٠٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية

٤. إن رد الطعن لسبب شكلي حرم المستدعي من بسط أسباب طعنه .
٥. قدم الطعن موضوع هذا الطلب بتاريخ ٢٢/٣/٢٠١١ دون أدنى علم من قبل مقدمه بوفاة المميز ضده .
٦. إن القرار المطلوب إعادة النظر فيه وعندما قضى برد الطعن صادق على قرار محكمة البداية الذي جاء متناقضاً .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أنه وكما جاء بقرار محكمتنا ٢٠١١/٣٣٧٩ المطلوب إعادة النظر فيه أن المستدعي قدم هذا التمييز دون أن يدفع الرسم القانوني وأشار في لائحة طعنه أنه مقدم للمرة الثانية .

وبتدقيق ملف الدعوى نجد أن الطاعن المستدعي عندما قدم طعنه السابق موضوع القضية التمييزية رقم ( ٢٠٠٨/١٨٣٤ ) دفع رسماً ناقصاً عن الرسم المستوجب دفعه وكلفته محكمة التمييز بدفع فرق الرسوم إلا أنه لم يدفع الرسوم ضمن المدة المضروبة وبناء على ذلك قررت محكمة التمييز بقرارها المشار إليه أعلاه رد الطعن التمييزي شكلاً لعدم دفعه فرق الرسم .

وحيث إن هذا القرار الصادر عن محكمة التمييز قطعياً ولا يقبل المراجعة بأي من طرق الطعن العادية أو غير العادية وفق نص المادة ٢٠٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية ، وهو عنوان الحقيقية فإن الادعاء بأن المستدعي أو وكيله لم يتبلاغا قرار تكليفه بدفع فرق الرسم غير مسموع في هذه المرحلة طالما أن ذلك القرار قضى بأنه تبلغ قرار تكليفه بدفع فرق الرسم ولا يجوز المراجعة في ذلك فيكون التمييز الثاني والحالة هذه مقدماً لأول مرة .

وحيث إن المستدعي عندما تقدم بتمييزه الثاني موضوع القرار المطلوب إعادة النظر

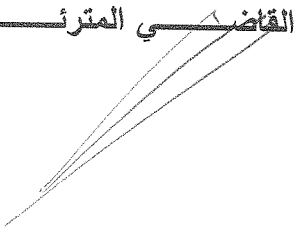
فيه لم يدفع عنه رسماً أو جزءاً منه فلا تطبق عليه المادة ٢/١٩٦ من قانون أصول المحاكمات المدني التي تجيز لمحكمة التمييز أن تسمح للمميز بإكمال الرسم .

وحيث إن التمييز موضوع القرار المطلوب إعادة النظر فيه مقدم لأول مرة وأن المستدعي لم يدفع رسماً عنه ، وأنه لا يجوز قبول اللوائح والطعون الخاضعة للرسم ما لم يدفع عنها الرسم مقدماً أو تؤجل الرسوم عنها على مقتضى المادة ( ٦ ) من نظام رسوم المحاكم . فإن محكمتنا حين لم تقبل التمييز وردته شكلاً تكون قد طبقت صحيح القانون ويكون هذا الطلب مستوجب الرد لعدم توافر شروط أحكام المادة ٢٠٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية .

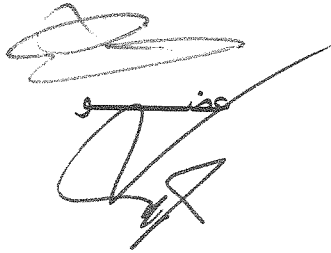
لهذا نقرر رد الطلب وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٦/٤ م

القاضي المترئس



عضو



عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/أخ

